الجمهوريّة التّونسيّة
رئاسة الحكومة
مصالح مستشار القانون
والتشريع للحكومة

2020/112

0000724-1-01-2020-ص

**جدول الوثائق الموجّهة**

**إلى السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب**
**قصر باردو**

| العدد الرتبي | بيان الوثائق | عدد الوثائق | الملاحظات |
|---|---|---|---|
| | - رسالة إحالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.<br>- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 15 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعنوان التمويل الأول لسياسة التنمية الطارئة من أجل الصمود والإنعاش.<br>- شرح الأسباب.<br>- نسخة من اتفاق القرض. | | يحال إليكم للتفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب.<br><br>مشروع القانون باقتراح من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. |

توصّلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ.....في.....
الإمضاء

تونس في 11 أوت 2020
**عن رئيس الحكومة**
مستشار القانون والتشريع للحكومة
الإمضاء: نبيل عجرود

2020/112
الواردات عدد
11 اوت 2020
مجلس نوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 11 أوت 2020

2020/112

# من رئيس الحكومة
# إلى
# السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب
# قصر باردو

**وبعد**، فعملا بأحكام الفصل 62 من الدّستور،

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 6 أوت 2020،

يصلكم طيّ هذا **مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 15 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعنوان التمويل الأول لسياسة التنمية الطارئة من أجل الصمود والإنعاش**،

فالرّجاء منكم التفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب.

رئيس الحكومة
إلياس الفخفاخ

2020/112
الواردات عدد
11 اوت 2020
مجلس نوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

# مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 15 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعنوان التمويل الأول لسياسة التنمية الطارئة من أجل الصمود والإنعاش

**فصل وحيد :**

تتمّ الموافقة على اتفاق القرض، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 15 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بمبلغ قدره مائة وواحد وستون مليون (161.000.000) أورو، بعنوان التمويل الأول لسياسة التنمية الطارئة من أجل الصمود والإنعاش.

2020/112
الواردات عدد
11 اوت 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2020/112
الـــواردات عـــــــــدد
11 اوت 2020
مجلس نـــواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2020/112

مشروع قانون

**يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 15 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعنوان التمويل الأول لسياسة التنمية الطارئة من أجل الصمود والإنعاش**

## شرح أسباب

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 15 جوان 2020 بتونس اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره مائة وواحد وستون مليون اورو (161 مليون أورو) أي ما يعادل حوالي خمس مائة وثمانية عشر مليون ومائتين وعشرة ألاف دينار تونسي (518,21 مليون دينار). وسيخصص هذا القرض لتمويل ميزانية الدولة مباشرة لدعم برنامج إصلاحات مبرمجة لسنتي 2020 و2021.

ويعد برنامج دعم الميزانية "الإنعاش وتعزيز الصمود 2020" الممول من للبنك الدولي للإنشاء والتعمير جزءًا من برنامج دعم مشترك متعدد الأطراف من البنك الألماني للتنمية (KFW) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والبنك الافريقي للتنمية (BAD) حتى تتمكن تونس من مجابهة أزمة "الكورونا" وتداعياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتعبئة أكثر موارد مالية حول نفس برنامج الإصلاحات.

وقد تم اعداد هذا الدعم المشترك بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي.

وقد اختارت الحكومة التونسية بالتشاور مع البنك الدولي تصميم هذا البرنامج على مدى سنتين 2020 و2021 وذلك للتمكن من مواصلة نهج الإصلاحات التي انطلقت هذه السنة خلال 2021، وبالتالي التمكن من تحقيق نتائج أكثر ديمومة للإصلاحات.

وقد شرعت الحكومة بالفعل في الإصلاحات المبرمجة لسنة 2020 وتم تحديد الإجراءات لسنة 2021 وهي إجراءات قابلة للتفاوض حسب تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

**أهداف البرنـامج:**

يهدف برنامج دعم الميزانية لسنة 2020 توفير الموارد المالية للدولة التونسية حتى تتمكن من مجابهة أزمة الكورونا بأكثر فاعلية وإرساء أسس الإنعاش الاقتصادي ما بعد الأزمة من خلال برنامج إصلاحات يهدف لتعزيز الصمود والادماج الاقتصادي والاجتماعي ولإنعاش القطاع الخاص ولتحسين الشفافية ومردودية القطاع العام.

يتضمن البرنامج ثلاثة محاور أساسية متجانسة مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة التونسية والتي ترمي من جهة لتصميم رؤية للخروج من أزمة الكورونا وإلى الإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى مع الحرص على دعم المؤسسات والعائلات المتضررة.

ويغطي برنامج "الإنعاش وتعزيز الصمود" إنجاز الإصلاحات في المحاور التالية:

**المحور الأول: تعزيز الصمود والادماج الاقتصادي:**

تهدف الاصلاحات المدرجة ضمن هذا المحور بالخصوص بتسريع إصلاح نظام الحماية الاجتماعية من أجل ضمان تدخلات أسرع وتحسين الخدمات التي تحمي المواطنين وتبني قدرتهم على مجابهة الازمات.

1. من أجل تعزيز قدرة نظام الحماية الاجتماعية على الاستجابة لأزمة الكورونا ولتحسين أمكانيات العائلات على مجابهة الازمات، أقرت الحكومة التونسية:

أ) تحويلات نقدية موسعة كجزء من الاستجابة الفورية لازمة الكورونا وذلك بالاستناد إلى "مرسوم من رئيس الحكومة عدد 3 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أفريل 2020 يتعلق بضبط إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19"،

ب)المصادقة ونشر الامر حكومي عدد 317 لسنة 2020 مؤرخ في 19 ماي 2020 يتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه.

ت)إصدار قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 19 ماي 2020 يتعلق بضبط أنموذج التنقيط (scoring) الذي يهدف لتصنيف الفئات المعنية ببرنامج الامان الاجتماعي الى فئات فقيرة وفئات محدودة الدخل المنصوص عليه بالفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019.

ث) قرار مجلس الوزراء المنعقد في 07 ماي 2020 لضم معطيات إضافية لقاعدة المعطيات الخاصة ببرنامج الأمان الاجتماعي.

2. بهدف إحداث سجل المعرّف الوحيد للمواطن بغرض دعم حوكمة تدخلات الدولة وخاصة دفع مجهوداتها في مواجهة تداعيات أزمة الكورونا، وتحسين حوكمة نظام التعويضات وإحكام التصرّف في ميزانية الدولة من خلال توجيه تلك التعويضات إلى مستحقيها في مرحلة ما بعد كورونا، تم اصدار مرسوم رئيس الحكومة عدد 17 لسنة 2020 مؤرخ في 12 ماي 2020 يتعلق بالمعرف الوحيد للمواطن.

3. أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 11 لسنة 2020 المتعلق "بشروط تقديم خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال".

ويهدف هذا المنشور، إلى تعزيز المناخ الملائم لتطوير عمليات الاستخلاص الرقمي إضافة إلى تقليص السيولة والاندماج المالي وإرساء إطار منظم وموحد يجمع مختلف خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول.

4. لتحسين حصول المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التمويل الصغير المتضررة جراء أزمة فيروس كورونا على التمويلات، أبرم وزير المالية والشركة التونسية

للضمان اتفاقية بتاريخ 11 ماي 2020 وتم تعديلها في 19 ماي 2020. وتمكن هذه الاتفاقية من ضمان القروض المسندة لمجابهة مصاريف التصرف والاستغلال للمؤسسات المتضررة من ازمة الكورونا.

وبحلول سنة 2021، تعتزم الحكومة مواصلة الإصلاحات الرامية لتعزيز أنظمة تحديد الهوية والرقمنة بهدف حوكمة أنجع للبرامج الاجتماعية وتوسيع تغطية البرامج الاجتماعية وفعاليتها وتعزيز تطوير وسائل الدفع الرقمية.

كما لا يزال تعزيز قطاع التمويل الصغير محل اهتمام الحكومة لتحسين الادماج المالي لجميع الفئات الاقتصادية والاجتماعية.

**المحور الثاني: تعزيز عودة وانعاش القطاع الخاص:**

تهدف الاصلاحات المدرجة ضمن هذا المحور بالخصوص لتشجيع الاستثمار الخاص وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز القطاع البنكي والمالي بهدف ضمان الإنعاش الاقتصادي من خلال دعم الخدمات اللوجستية ودعم الفرص المتاحة لمزيد ضخ الاستثمارات القطاعية وخلق مواطن الشغل. ويتجلى هذا من خلال العديد من الإجراءات والقرارات منها:

1. العمل على تحسين الأداء التجاري واللوجستي لميناء رادس وذلك:

أ) بتبسيط الإجراءات التجارية لسلاسل التوريد للبضائع ذات الأولوية في ضوء وباء كورونا بما في ذلك الأدوية والمعدات الصحية والاطعمة من خلال اصدار منشور مشترك بين وزيري المالية والتجارة بتاريخ 12 ماي 2020 يتعلق بالإجراءات الاستثنائية لقبول شهادات تنقل السلع عند التوريد،

ب) رقمنة إجراءات محددة المتعلقة بالتجارة الدولية وفقًا لقرار المدير العام للديوانة بتاريخ 14 ماي 2020،

(ج) بتوفير المساحة اللازمة لعمليات الحاويات من خلال فصل حركة الحاويات والمجرورات والتوسيع المستقبلي لميناء رادس، وذلك عبر تعديل اللزمة بين ديوان البحرية التجارية والموانئ والشركة التونسية للشحن والترصيف.

2. لدعم الانتعاش الاقتصادي ما بعد ازمة كورونا من خلال دعم قطاع الإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقة المتجددة، أصدر وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي قرارا بتاريخ 28 ماي 2020 يتعلق بضبط الحد الأدنى للقدرة المكتتبة الفردية للمستهلك الذاتي أو المستهلكين الذاتيين للتمتع بحق بيع الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجدّدة، وقرار وزاري بتاريخ 27 ماي 2020 المكمل للأمر عدد 15-2020 لتطبيق قانون تحسين مناخ الاستثمار عدد47-2019، وذلك لتحديد شروط المركبات الخاصة في القطاع الخاص التي تولد طاقة متجددة لبيع الكهرباء لمساهميها باستخدام شبكة نقل وتوزيع الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

أما بالنسبة للإصلاحات في مجال دفع ودعم الاستثمار والإنعاش لسنة 2021، وعلى ضوء الأداء اللوجستي الضعيف لميناء رادس وتكاليفه على الاقتصاد التونسي، اعتزمت الحكومة

التحرك نحو شراكة استراتيجية اقتصادية مربحة لتشغيل رصيف الحاويات الحديث في ميناء رادس.

كما تعتزم الحكومة ابرام اتفاقية "الأجواء المفتوحة" وتنفيذها مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين جاذبية الوجهة التونسية في مجال السياحة والاستثمار.

وفي المجال المالي ولدعم توفير أوسع وأنجع للبنوك لدعم القطاعات الاقتصادية وإدراكا منها أن نتائج أزمة كورونا ستعمق من مستوى الديون العالقة لدى البنوك، فإن الحكومة ستعمل على إصلاح الإطار القانوني المعمول به حاليا لتسهيل تسوية الديون العالقة وخاصة في البنوك العمومية بالتنسيق مع البنك المركزي.

**المحور الثالث: تحسين الشفافية وأداء المؤسسات العمومية**

1. من أجل تحسين شفافية الميزانية وطبقا لمتطلبات القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019، نشرت وزارة المالية على موقعها التقارير التالية المرفقات بقانون المالية لسنة 2020:

أ) تقرير حول الدين العمومي، بما في ذلك الضمانات الممنوحة للمؤسسات العمومية؛

ب) تقرير حول تمويل المؤسسات العمومية.

2. من أجل تحسين حكومة المؤسسات العمومية ولإرساء أكثر شفافية، وطبقا للفصل الثاني من القانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية:

أ) تم اعتماد الأمر الحكومي عدد 314 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 يتعلّق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميّين والمتصرفين المستقلين. وذلك في إطار حوكمة أداء المتصرّفين داخل مجالس الإدارة أو مجالس المراقبة.

ب) اعتماد الزامية نشر القوائم المالية السنوية المدققة وذلك طبقا لمنشور رئيس الحكومة عدد 17 بتاريخ 18 ماي 2020.

3. وللحد من مشاكل المؤسسات العمومية، الناتجة عن تفاقم ديونها، وخاصة منها الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز والديوان الوطني للتطهير والتي واصلت تقديم خدماتها دون انقطاع خلال فترة انتشار فيروس كورونا، أصدر وزير المالية المنشور عدد 541 بتاريخ 14 ماي 2020 لاعتماد إجراءات خلاص مستحقات هذه المؤسسات من قبل الهياكل العمومية

بالإضافة إلى هذه الإجراءات الفورية لتعزيز حوكمة المؤسسات العمومية، تعتزم الحكومة تسريع الإصلاحات لتحسين أداء هذا القطاع، لما لهذه المؤسسات من دور في دفع ودعم للاقتصاد الوطني.

وستعمل الحكومة خلال سنة 2021 على اصلاح التصرف في المؤسسات العمومية من خلال اعتماد ونشر القانون الذي هو في طور المناقشة بمجلس نواب الشعب. كما ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات على أساس خطط إعادة

الهيكلة الشاملة ومن خلال إعطاء الأولوية لقطاعات الكهرباء والمياه والتطهير والنقل.

**الشروط المالية للقرض :**

**قيمة القرض** : 161 مليون أورو

**السحب** : قسط واحد

**مدة السداد** : 35 سنة منها 7.5 سنوات إمهال

**نسبة الفائدة** : النسبة الثابتة للبنك (spread fixe=1.45) + نسبة الفائدة على الأورو (Euribor 6mois = - 0,215 %) لستة أشهر= 1.235

**عمولة الافتتاح**: 0.25 %من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.

تلك هي أسباب مشروع القانون المعروض.

2020/112
الـواردات عـــــــــدد
11 اوت 2020
مجلس نـواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

LOAN NUMBER 9137-TN

# Loan Agreement

(First Resilience and Recovery Emergency Development Policy Loan)

between

REPUBLIC OF TUNISIA

and

INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION
AND DEVELOPMENT

**LOAN NUMBER 9137-TN**

# LOAN AGREEMENT

AGREEMENT dated as of the Signature Date between REPUBLIC OF TUNISIA ("Borrower") and INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT ("Bank") for the purpose of providing financing in support of the Program (as defined in the Appendix to this Agreement). The Bank has decided to provide this financing on the basis, *inter alia*, of : (i) the actions which the Borrower has already taken under the Program and which are described in Section I of Schedule 1 to this Agreement; and (ii) the Borrower's maintenance of an adequate macroeconomic policy framework. The Borrower and the Bank therefore hereby agree as follows:

## ARTICLE I — GENERAL CONDITIONS; DEFINITIONS

1.01. The General Conditions (as defined in the Appendix to this Agreement) apply to and form part of this Agreement.

1.02. Unless the context requires otherwise, the capitalized terms used in this Agreement have the meanings ascribed to them in the General Conditions or in the Appendix to this Agreement.

## ARTICLE II — LOAN

2.01. The Bank agrees to lend to the Borrower the amount of one hundred sixty-one million Euros (EUR 161,000,000), as such amount may be converted from time-to-time through a Currency Conversion ("Loan").

2.02. The Front-end Fee is one quarter of one percent (0.25%) of the Loan amount.

2.03 The Commitment Charge is one quarter of one percent (0.25%) per annum on the Unwithdrawn Loan Balance.

2.04. The interest rate is the Reference Rate plus the Fixed Spread or such rate as may apply following a Conversion; subject to Section 3.02(e) of the General Conditions.

2.05. The Payment Dates are May 15 and November 15 in each year.

2.06. The principal amount of the Loan shall be repaid in accordance with Schedule 2 to this Agreement.

2.07. Without limitation upon the provisions of Section 5.05 of the General Conditions, the Borrower shall promptly furnish to the Bank such information relating to the provisions of this Article II as the Bank may, from time-to-time, reasonably request.

## ARTICLE III — PROGRAM

3.01. The Borrower declares its commitment to the Program and its implementation. To this end, and further to Section 5.05 of the General Conditions:

(a) the Borrower and the Bank shall from time-to-time, at the request of either party, exchange views on the Borrower's macroeconomic policy framework and the progress achieved in carrying out the Program; and

(b) without limitation upon paragraph (a) of this Section, the Borrower shall promptly inform the Bank of any situation that would have the effect of materially reversing the objectives of the Program or any action taken under the Program including any action specified in Section I of Schedule 1 to this Agreement.

## ARTICLE IV — REMEDIES OF THE BANK

4.01. The Additional Event of Suspension consists of the following, namely that a situation has arisen which shall make it improbable that the Program, or a significant part of it, will be carried out.

4.02. The Additional Event of Acceleration consists of the following, namely, that the event specified in Section 4.01 of this Agreement occurs and is continuing for a period of sixty (60) days after notice of the event has been given by the Bank to the Borrower.

## ARTICLE V — EFFECTIVENESS; TERMINATION

5.01. The Additional Condition of Effectiveness consists of the following, namely, that the Bank is satisfied with the progress achieved by the Borrower in carrying out the Program and with the adequacy of the Borrower's macroeconomic policy framework.

5.02. The Effectiveness Deadline is the date ninety (90) days after the Signature Date.

## ARTICLE VI — REPRESENTATIVE; ADDRESSES

6.01. The Borrower's Representative is its Minister of Development, Investment and International Cooperation.

6.02. For purposes of Section 10.01 of the General Conditions:

(a) the Borrower's address is:

Ministry of Development, Investment and International Cooperation
Avenue Cheikh Mohamed Fadhel Ben Achour
Immeuble «B4», Tour « A »
Centre Urbain Nord
1082 Tunis
Republic of Tunisia; and

(b) the Borrower's Electronic Address is:

Facsimile:

+216 71 799 069

6.03. For purposes of Section 10.01 of the General Conditions:

(a) the Bank's address is:

International Bank for Reconstruction and Development
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433
United States of America; and

(b) the Bank's Electronic Address is:

| Telex: | Facsimile: |
|---|---|
| 248423(MCI) or 64145(MCI) | +1 (202) 477-6391 |

AGREED as of the Signature Date.

**REPUBLIC OF TUNISIA**

By _____
**Authorized Representative**
Minister of Development,
Investment and International Cooperation

**Name:** Signé: Mohamed Selim AZZABI

**Title:**

**Date:** 15 JUIN 2020

**INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT**

By _____
**Authorized Representative**

**Name:** A. Utkuya

**Title:** Country Manager

**Date:** 15.6.2020

## SCHEDULE 1

### Program Actions; Availability of Loan Proceeds

**Section I.** **Actions under the Program**

**A.** **Actions Taken Under the Program**. The actions taken by the Borrower under the Program include the following:

**Pilar I.** **Strengthening Resilience and Inclusion**

1. To enhance the capacity of the social protection system to respond to the COVID-19 crisis and future shocks, and improve household resilience: (a) the Borrower has expanded cash transfers as part of the immediate COVID-19 response pursuant to Law-Decrees No. 2020-3 and 2020-4, dated April 14, 2020, published in the Official Gazette No. 32, dated April 14, 2020; (b) the Borrower has approved Decree (*Décret Gouvernemental*) No. 2020-317, dated May 19, 2020, and published in the Official Gazette No. 45, dated May 20, 2020, setting the eligibility criteria and delivery procedures of different services under the AMEN Social Program; (c) the Minister of Social Affairs has issued Minister Order (*Arrêté*) dated May 19, 2020, and published in the Official Gazette No. 45, dated May 20, 2020, adopting the use of a new targeting model; and (d) the Borrower's Council of Ministers has issued a decision on May 7, 2020, to integrate additional social services in the AMEN social registry.

2. To establish the legal framework for citizen digital identification and interoperability for better and more efficient service delivery (of social programs in particular), the Borrower: (a) has enacted Law-Decree No. 2020-17, dated May 12, 2020, on Unique Citizen ID ("*Identifiant Unique des Citoyens*" or "*IUC*") published in the Official Gazette No.41 dated May 12, 2020; and (b) has adopted Decree No. 2020-312, dated May 15, 2020, and published in the Official Gazette No.43, dated May 15, 2020, setting the objectives of the IUC, its content and technical specifications to define authorized user agencies and the purposes for their use, and to define the protocol and process interoperability related to the IUC.

3. To enable affordable and secure digital payment transactions, the Governor of the Central Bank of Tunisia has signed Circular No.2020-11 on May 15, 2020, and published on May 18, 2020, specifying the terms and conditions for offering mobile payments and the requirements for the interoperability of payment systems.

4. To improve access to credit of enterprises and microfinance institutions affected by the COVID-19 crisis, the Borrower's Minister of Finance and the *Société Tunisienne de Garantie* have signed an Agreement (*Convention*) dated May 11, 2020, as amended on May 19, 2020, that implements a new partial credit guarantee fund scheme and sets the operating principles ensuring financial sustainability and rapid deployment.

**Pilar II.** **Enabling Private Sector Recovery**

5. To improve trade and logistics performance at the Port of Radès, the Borrower has: (a) streamlined trade procedures for critical supply chains given the COVID-19 pandemic

(including medicine, health equipment and food), pursuant to Joint *Circulaire* by Minister of Finance and Minister of Trade dated May 12, 2020; (b) digitized specific international trade-related procedures pursuant to DG Customs' Decisions dated May 14, 2020; and (c) provided the necessary space for container operations through the separation of container and roll-on/roll-off traffic and the future expansion of the port, pursuant to Amendment No. 2 to the Concession Agreement between *Office de la Marine Marchande et des Ports* ("OMMP") and *Société Tunisienne d'Acconage et de Manutention* ("STAM") dated May 14, 2020.

6. To support post-COVID-19 recovery by leveraging private financing for renewable electricity generation, the Minister of Energy, Mines and Energy Transition has issued Ministerial Order ("*Arrêté*"), dated May 28, 2020, and published in the Official Gazette No. 48, dated May 28, 2020, and Ministerial Decision, dated May 27, 2020, complementing Decree No.105-2020 applying the Transversal Law (Law No. 019-47), to set the conditions for private sector special purpose vehicles that generate renewable energy to sell power to its shareholders using *Société Tunisienne de l'Electricité et du Gaz* ("STEG") transmission and distribution network.

**Pillar III. Improving Transparency and Performance in the SOE Sector**

7. To improve fiscal transparency, the Borrower has published on the website of the Ministry of Finance the following reports annexed to the 2020 Budget Law: (a) a report on central government debt including contingent liabilities from SOEs; and (b) a report on SOE finances, including their debt; as mandated by the Borrower's Organic Budget Law No. 2019-5, dated February 13, 2019, and published in the Official Gazette No15 dated February 19, 2019.

8. To improve the governance of SOEs, the Borrower has approved: (a) the application of merit-based appointments for boards of directors and a minimum number of independent directors in SOEs, pursuant to Decree No. 2020-314, dated May 19, 2020, and published in the Official Gazette No. 44 dated May 19, 2020; and (b) the timely publication of the SOEs' annual audited financial statements pursuant to Prime Minister's *Circulaire* No. 17 dated May 18, 2020.

9. To reduce receivables and cashflow challenges among the SOEs in core public services so that they can ensure quality services particularly during COVID-19 recovery, the Minister of Finance has issued *Circulaire* No. 541, dated May 14, 2020, to establish a mechanism for the payment of bills to STEG, *Société Nationale d'Exploitation et de Distribution des Eaux* ("SONEDE") and *Office National de l' Assainissement* ("ONAS") by relevant public entities with concrete compliance rules.

**Section II. Availability of Loan Proceeds**

**A. General.** The Borrower may withdraw the proceeds of the Loan in accordance with the provisions of this Section and such additional instructions as the Bank may specify by notice to the Borrower.

**B. Allocation of Loan Amounts.** The Loan (except for amounts required to pay the Front-end Fee) is allocated in a single withdrawal tranche, from which the Borrower may make

withdrawals of the Loan proceeds. The allocation of the amounts of the Loan to this end is set out in the table below:

| Allocations | Amount of the Loan Tranche Allocated (expressed in EUR) |
|---|---|
| (1) Single Withdrawal Tranche | 160,597,500 |
| (2) Front-end Fee | 402,500 |
| TOTAL AMOUNT | 161,000,000 |

C. **Withdrawal Tranche Release Conditions.**

No withdrawal shall be made of the Single Withdrawal Tranche unless the Bank is satisfied: (a) with the Program being carried out by the Borrower; and (b) with the adequacy of the Borrower's macroeconomic policy framework.

D. **Audit.** Upon the Bank's request, the Borrower shall:

1. have the account referred to in Section 2.03(a) of the General Conditions audited by independent auditors acceptable to the Bank, in accordance with consistently applied auditing standards acceptable to the Bank;

2. furnish to the Bank as soon as available, but in any case not later than six (6) months after the date of the Bank's request for such audit a certified copy of the report of such audit, of such scope and in such detail as the Bank shall reasonably request, and make such report publicly available in a timely fashion and in a manner acceptable to the Bank; and

3. furnish to the Bank such other information concerning the account referred to in Section 2.03(a) of the General Conditions and their audit as the Bank shall reasonably request.

E. **Closing Date.** The Closing Date is December 31, 2021.

## SCHEDULE 2

The Borrower shall repay the principal amount of the Loan as follows:

| Principal Payment Date | Installment Share (Expressed as a Percentage) |
|---|---|
| May 15, 2028 | 0.50% |
| November 15, 2028 | 0.50% |
| May 15, 2029 | 0.50% |
| November 15, 2029 | 0.50% |
| May 15, 2030 | 1.50% |
| November 15, 2030 | 1.50% |
| May 15, 2031 | 1.50% |
| November 15, 2031 | 2.00% |
| May 15, 2032 | 2.50% |
| November 15, 2032 | 2.50% |
| May 15, 2033 | 2.50% |
| November 15, 2033 | 2.50% |
| May 15, 2034 | 3.00% |
| November 15, 2034 | 3.00% |
| May 15, 2035 | 3.00% |
| November 15, 2035 | 3.00% |
| May 15, 2036 | 3.00% |
| November 15, 2036 | 3.00% |
| May 15, 2037 | 3.00% |
| November 15, 2037 | 3.00% |
| May 15, 2038 | 3.00% |
| November 15, 2038 | 3.00% |
| May 15, 2039 | 3.00% |
| November 15, 2039 | 3.00% |
| May 15, 2040 | 3.00% |
| November 15, 2040 | 3.00% |
| May 15, 2041 | 3.00% |
| November 15, 2041 | 3.00% |
| May 15, 2042 | 3.00% |
| November 15, 2042 | 3.00% |
| May 15, 2043 | 3.00% |
| November 15, 2043 | 3.00% |
| May 15, 2044 | 3.00% |
| November 15, 2044 | 3.00% |
| May 15, 2045 | 2.00% |
| November 15, 2045 | 1.50% |
| May 15, 2046 | 1.50% |
| November 15, 2046 | 1.50% |
| May 15, 2047 | 1.00% |
| November 15, 2047 | 0.50% |
| May 15, 2048 | 0.50% |
| November 15, 2048 | 0.50% |

| | |
|---|---|
| May 15, 2049 | 0.50% |
| November 15, 2049 | 0.50% |
| May 15, 2050 | 0.50% |
| November 15, 2050 | 0.50% |
| May 15, 2051 | 0.50% |
| November 15, 2051 | 0.50% |
| May 15, 2052 | 0.50% |
| November 15, 2052 | 0.50% |
| May 15, 2053 | 0.50% |
| November 15, 2053 | 0.50% |
| May 15, 2054 | 0.50% |
| November 15, 2054 | 0.50% |
| May 15, 2055 | 0.50% |

## APPENDIX

**Definitions**

1. "AMEN Social Program" means the Borrower's Program established pursuant to Organic Law No. 2019-10 dated January 30, 2019.

2. "COVID-19" means the coronavirus disease caused by the 2019 novel coronavirus (SARS-CoV-2).

3. "General Conditions" means the "International Bank for Reconstruction and Development General Conditions for IBRD Financing, Development Policy Financing", dated December 14, 2018.

4. "Program" means: the program of objectives, policies, and actions set forth or referred to in the letter dated May 26, 2020 from the Borrower to the Bank declaring the Borrower's commitment to the execution of the Program, and requesting assistance from the Bank in support of the Program during its execution and comprising actions taken, including those set forth in Section I of Schedule 1 to this Agreement, and actions to be taken consistent with the program's objectives.

5. "Signature Date" means the later of the two dates on which the Borrower and the Bank signed this Agreement and such definition applies to all references to "the date of the Loan Agreement" in the General Conditions.

6. "Single Withdrawal Tranche" means the amount of the Loan allocated to the category entitled "Single Withdrawal Tranche" in the table set forth in Part B of Section II of Schedule 1 to this Agreement.

7. "SOE" means state-owned enterprise.